





جامعة القاهرة  
كلية الهندسة  
الدراسات العليا - دبلوم تشييد

نيسر

نسخة مراه - مركز بحوث الإسكان والبناء  
مهندس مينا  
١١/١٠/٩٧

## تشريعات وقوانين البناء والتشييد وتأثيرها السلبي على صناعة البناء في مصر

HBRC

إعداد المهندسة  
منار حسنى عبد الصبور  
المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء  
Housing & Building National Research Center

إشراف

Since 1954

الأستاذ الدكتور / مهيب السعيد



١٩٩٧ / ١٩٩٦

↓  
D.  
3 B 12

## إهداء

إلى أستاذى الدكتور مهيب السعيد أستاذ هندسة التشييد بكلية  
الهندسة جامعة القاهرة على كرم عطائه ورحابة صدره فى الإجابة على  
أى معلومة فله منى خالص الشكر وعظيم الإمتنان ومتعه الله بكامل  
الصحة والعافية ..

مهندسة

منار حسنى عبد الصبور



## عرفان ووفاء

- إلى من وجهنى إلى هذا البحث جمعا بين الهندسة والقانون فى مسار تنظيم  
شئون الحياة ...

- إلى كل من أسدى إلى نصيحة أو خدمة أو توجيه ...

- إلى أساتذتى جميعا منذ مراحل تعليمى ، وتعليمى المستمر فى الحياة ...

- إلى زملائى المهندسين فى كل موقع عمل يُشيد من أجل حياة أفضل ...

- إلى الأخوة المهندسين فى إستشرافهم لكل جميل فى هذا الكون البديع ...

إيهم جميعا الشكر والتقدير

المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء

Housing & Building National Research Center

Since 1954

## مقدمة

لا شك في أن الجامعات ومراكز البحث العلمي هي المنارات الكاشفة لتقدم الأمم والشعوب ..  
إن أكثر ما يقع من تبعات يقع على كليات الهندسة بوجه خاص ، كطلائع رائدة في تنظيم  
شئون الحياة ...

ومن هذا المنطلق كان هذا البحث تحت عنوان " تشريعات وقوانين البناء والتشييد ، وتأثيرها  
السلبي على صناعة البناء في مصر " ، وذلك إسهاما مع بحوث ودراسات أخرى عديدة تتكامل  
لمعالجة شاملة ...

وتتفاعل مع المجتمع لتحل مشكلاته ، وتزيل ما قد يعترضه من صعاب ... ليتبوأ مكانته  
ومكانته المتميز ... حضارة ... بين شعوب العالم المتقدم ...

وقد كان للعلاقة الأزلية بين الهندسة والقانون في تشكيل حركة الحياة عمارا أو إعمارا أو تنمية  
وإبداعا ، وأما وسعادة ما يستهدف في تخير هذا البحث برأى سديد وإشراف متواصل ورعاية  
كريمة لأستاذي الدكتور **مهيب السعيد** أستاذ هندسة التشييد بكلية الهندسة بجامعة القاهرة

لنصل بهذه الدراسة إلى عناصرها الأساسية خدمة لمن تعنيهم هذه الحقائق ، وذلك قبل الإتيان  
للحصول على الدرجة العلمية ...  
والله من وراء القصد ...

مهندسة

منار حسنى عبد الصبور

## المحتوى

صفحة

١ ..... تقديم \*

### الباب الأول

٣ ..... توجيه وتنظيم أعمال البناء والتدم

### الباب الثاني

٥٠ ..... التأثيرات السالبة فى التشريعات الحالية للبناء والتشييد

### الباب الثالث

٧٠ ..... نحو تشريع موحد للبناء والتشييد

المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء  
الفلاحق  
Housing & Building National Research Center

٨٣ ..... بيان بالقوانين والقرارات الخاصة بالبناء والتشييد وما يتصل بها

٩١ ..... المراجع

## تقديم

ترجع التشريعات الخاصة بالبناء والتشييد بمصر في العصر الحديث إلى عام ١٨٨٩ حيث صدر الأمر العالى ديكريته " قانون " بشأن تنظيم المباني ، وتوالت القوانين .. خديوية فسلطنة فمملكة وكان منها القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ والمعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم المباني إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بمغرياتها وتباعت قوانينها العادية والإنشائية واستمرت فى تعديلات إلى أن صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء إلا أن مساره وجد ثغرات لا حصر لها لإرتباطه بقوانين تأجير وبيع الأماكن والعلاقة بين المالك والمستأجر ، وإتحاد الملاك ، والتخطيط العمرانى ، والإسكان التعاونى ، والإدارة المحلية ، والمنافسات والمزايدات ، ونقابة المهندسين ونقابة التطبيقيين ، والإتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء ، ومركز بحوث الإسكان والبناء ، وجهاز التفيتيش الفنى للبناء والتشييد وغيرها ...

وقد يقال إن هذه العلاقة بين هذه القوانين وقوانين توجيه وتنظيم أعمال البناء كانت متلازمة ودائمة ، ولكن الزيادة السكانية وتعقد الأمور وتداخلها فى مجالات البناء والتشييد أدت إلى خلل اتسعت مع شروخ هذه التشريعات التى أدت إلى ظاهرة إنبهار المباني مما دفع إلى معالجة لردود أفعال كان منها القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ معدلا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والتشييد ...

وإضطرت الدولة بتسلسل الإنبيارات وتقارب أزمنتها وكثرة ضحاياها إلى أن تصدر الأمر العسكرى رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ لمواجهة ظاهرة إنبيار المباني بضوابط وعقوبات صارمة ومن ثم كان لابد من دراسات فى كافة مجالات البناء والتشييد وما يرتبط بها ، وتشخيص عناصر الخلل وما آلت إليه سمعة مصر الإنشائية والمعمارية ، بالإضافة إلى ما أزهقته من أرواح بريئة ، وفقدان ثروة قومية عقارية وكان لى فى توجيه نائب من أستاذى الدكتور **مهيب السعيد** أستاذ هندسة التشييد بجامعة القاهرة إلى تناول " تشريعات البناء والتشييد وتأثيرها السلبى على صناعة البناء فى مصر " ...

وكان فى هذا التكليف تقديرا حتى إلى عمل متواصل لا أذخر معه أى جهد كان ، وصولا إلى :-

- ١ - التعرف بأهم تشريعات توجيه البناء والتشييد على تعددها وتفرعها وارتباطاتها ، وما أدخل عليها من الغاءات وإضافات واستبدالات وتعديلات لا حصر لها .
- ٢ - التشخيص للسلبيات فى تحليل نقدى للخلل والثغرات والشروخ التى نالت هذه القوانين فى تعديلاتها وإسنتاءاتها ، وإعفاءاتها ، وتجاوزاتها بين الدولة ومركبى المخالفات مما ضاع

معها هيبة واحترام القناتون وزادت انتجاويزات حتى انتجت إلى انكوارث بشرية ومادية  
وسمعة ...

٣ - العلاج بتشريع متكامل موحد لتوجيه وتنظيم أعمال البناء والتشييد وما يتصل به في  
تلخيص حدد مواطن الخلل والتسبب والإهمال ، وأزمة الضمانات والتعليم وغيرها ... لتحديد  
بعدها اقتراح تشكيل لجنة عليا للإشراف وإعداد التشريع الموحد المقترح ... وتفرع هذه  
اللجنة ومسئولياتها واختصاصاتها وتخصصاتها ...

والتأكيد على ضرورة توسيع نطاق عرضها بعد الإعداد على المستوى الرسمي والشعبي  
وصولاً إلى رأي عام يشارك بفاعلية وقناعة عند إصدار هذا التشريع ...  
وكدليل عمل رأيت وضع مسارين لخدمة اللجنة العليا في أعمالها كان :-

الأول : توصيات ندوة مركز بحوث الإسكان والبناء في ديسمبر ١٩٩٦ تحت عنوان " أمان  
و مستقبل المنشآت في مصر " بعد بحوث ومناقشات وتدراس لصفوة من أساتذة كليات  
الهندسة بالجامعات المصرية لظاهرة إتييار المباني وأسبابها الهندسية ...

الثاني : محصلة ما توصلت إليه اللجنة من نتائج هذا البحث ... وإستكمالاً ليذه الدراسة فقد  
ضم هذا البحث ملحقاً بأهم القوانين والقرارات بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء على مدى  
عقود من الزمان للرجوع إليها متى وجدت اللجنة الحاجة إلى ذلك ... وذيل هذا البحث بثبت  
المراجع ..

ولعل في هذا البحث مع غيره من البحوث والدراسات ما يتكامل معه ليصبح موسوعة شاملة  
متطورة في أصالة ومعاصرة ، وإتقان وإبداع ، وأبعاد مستقبلية في مجالات البناء والتشييد ...  
وليس بيننا زعزعة ، أو ردود أفعال أو مؤثرات إستثنائية كما هو الحال في التشريعات الحالية .  
بل عمل تتواصل فيه الأجيال لحضارة مصر كما كانت وكما ستكون :-

المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء  
﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

Since 1954